

المصطلح الوافد وضوابط البناء*

ذ. جمال والزين (**)

تمهيد:

نستهل حديثنا بمسئلة بسيطة لكنها مهمة للغاية، ومفادها أن إشكالية المصطلح العلمي عامة واللساني تحديدا في الثقافة العربية أضحت مقترنة بالترجمة والتعريب، فقد اقترنت ولادة المصطلح العربي في مجالات العلوم الإنسانية والمادية بالمصطلح الغربي، وغدا تمكن المتلقي من المنظومات المصطلحية الغربية وسبر دلالاتها هو المعيار الأساس في تداول المصطلحات العربية المكافئة، وهذا "ينم عن أمرين اثنين: أولهما أن الجهاز المصطلحي العربي يكاد يكون غربيا في مفاهيمه وشبه عربي في صياغته. وثانمها أن مهمة الفكر العربي ظلت منحصرة في محاولة استيعاب المفاهيم العلمية الغربية ونقلها إلى العربية في صورة قوائم مفردات جليها معرب تعريبا صوتيا لا أقل ولا أكثر¹". ومع اشتداد التلاقح الحضاري والتواصل الإنساني، تزداد أهمية العلوم باعتبارها جسورا تمتد بين الأقوام وحضاراتهم، وتزداد أهمية المصطلحات باعتبارها سفراء الألسنة بعضها إلى بعض. وبقدر حاجة العربية إلى إثبات قدرتها على التجدد المواكب لهذا التطور العلمي والمد المصطلحي، بقدر حاجتها إلى إثبات قدرتها على الحفاظ على هويتها بين الألسنة².

وما دام الحديث سينصب على المصطلح الوافد، فمن نافلة القول أن نشير إلى أن العربية قد كان لها سابق عهد بهذا الصنف من المصطلحات، فقد كانت لها تجربة سابقة زمن النهوض الحضاري في العصر العباسي، واستطاعت العربية حينها أن تفيد من إمكاناتها الذاتية لتصير لغة للعلم بعد أن كانت لغة الأدب لاسيما الشعر، وتمكن القدماء عند تعاملهم مع المصطلح الوافد من وضع مجموعة من الضوابط التي تشكل معالم منهجية علمية³:

* مداخلة قدمت بأشغال الندوة الدولية المنعقدة بكلية علوم التربية بالرباط، بتاريخ 29-30 أكتوبر 2013، في موضوع: "اللغة العربية والتعدد: المعاجم الاصطلاحية الثنائية والثلاثية".

** أكاديمية ورزازات للتربية والتكوين.

¹ محمد الساخي ومحمد نايت الحاج. المصطلح العلمي بين الصياغة والتداول. اللسان العربي ع50 ص92. مكتب تنسيق التعريب. الرباط. 2000.

² عبد السلام المسدي قاموس اللسانيات. ص20. الدار العربية للكتاب. تونس (د.ت).

³ أورد الدكتور البيبودي خالد (آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم الثنائية والمتعددة اللغات. ص 157-158، منشورات ما بعد الحدائة. فاس. الطبعة الأولى. 2006). أنه من الصعب الحديث عن منهجية متكاملة عند القدماء في تعاملهم مع

المصطلح الوافد، لكن البحث في بطون مصنفاتهم يكشف عن مجموعة من الضوابط يمكن إجمالها فيما يلي:
1- الضوابط الصوتية:

فما هي الضوابط اللسانية الواجب توفرها عند بناء المصطلح؟

1- ضوابط بناء المصطلح:

يقول باشلار: "لكي يجد المرء آذانا صاغية داخل المدينة العلمية ينبغي أن يتكلم علميا لغة العلوم"⁴. لقد أسهب المصطلحيون في اقتراح جملة من المقاييس الغرض من وضعها صياغة قانون يضبط خصائص اللغات الخاصة، ويجعل التعبير عن فرضيات العلوم واستدلالاتها ونتائجها تعبيرا علميا. وأهم هذه الخصائص: الدقة، والوضوح، والإيجاز، والبساطة...

وإذا كانت المصطلحات مفاتيح العلوم، فمن البديهي ألا تتحقق علمية العلوم إلا إذا تحققت علمية مصطلحاتها، وبعبارة أخرى فإن علمية لغة العلوم رهينة بتوفر جملة من الشروط في المصطلحات. ومن المسلم به أن المصطلح لا يعدو أن يكون وحدة لغوية تثير في أذهاننا الدليل اللساني بمفهومه السوسيري، وهو بذلك له وجهان لعملة واحدة. فإذا كان الدليل اللساني حصيلة اقتران دال بمدلول، فإن المصطلح حصيلة اقتران علامة بمفهوم⁵، بحيث تشكل العلامة الشكل الخارجي للمصطلح وأداة تمثل المصطلح تمثيلا محسوسا، وهي بالنسبة إليه بمثابة الدال للدليل اللساني، بينما يشكل المفهوم الجانب الخفي من المصطلح

فقد ركز القدماء على معالجة الحرف والتغيرات التي تلحقه بانتقاله من اللغة المصدر إلى العربية (اللغة الهدف)، وكان مساعهم ألا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم" على حد تعبير الجواليقي.

² - الضابط الصرفي:

حيث عمد القدماء إلى التصرف في بنية اللفظ الأجنبي التي تختلف عن بنية اللفظ العربي لتتلاءم مع طبيعة الصيغ الصرفية العربية، ويكون اللفظ المعرب مألوقا ومستساغا عند تداوله. ومن الألفاظ الأجنبية ما وافق وزنا عربيا في أصله، فاكتفوا بإلحاقه ك"درهم" ألحقوه ب"هجرع" و"هجرع" و"هجرع" ألحقوه ب"سهلب" و"دينار" ألحقوه ب"ديماس".

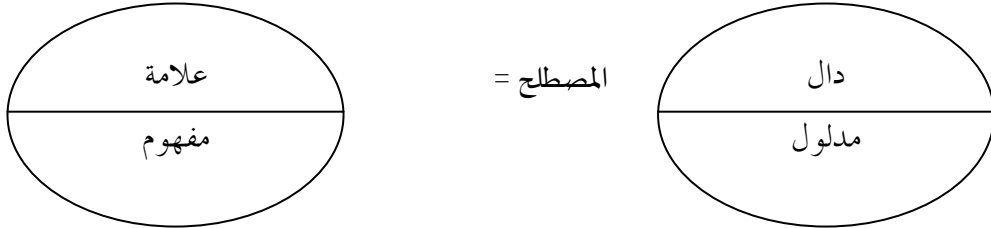
³ - الضابط الدلالي:

بدخول اللفظ الأجنبي إلى العربية ينقطع عن جذوره اللغوية، ويكون خاضعا لعملية التطور الدلالي التي يخضع لها اللفظ العربي. فقد تقلص دلالته نحو لفظ "الجون" الذي يدل في العربية على الأبيض والأسود بعدما كان يدل في الفارسية على اللون عموما. وقد تتسع دلالته، نحو لفظ "الزخرف" الذي يدل في العربية على التزيين بأي مادة وفي أي صورة، وكان في اليونانية مقتصرًا على معنى التزيين برسم الحيوان. وقد تتغير دلالته مطلقا، نحو لفظ "برخ" الذي كان يعني في الفارسية البكاء والوعويل، وأصبح في العربية يدل على حاجز بين عنصرين، والفاصل بين الدنيا والآخرة.

⁴ البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، الكتاب الطبي الجامعي. علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية. ص 48. 2005. نقلا عن Bachelard.G. Le matérialisme rationel. p216, Puf-Paris. 1974.

⁵ العلامة مقابل ل Dénomination وتفيد في الأصل التسمية أو العلامة أو السمة. وقد ورد عن سيبويه: "أوضحت بهذه العلامة أي سميتها بها". وورد عن قدامة بن جعفر في معرض حديثه عن وضعه لأسماء تدل على المعاني النقدية المستنبطة قوله: "... وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها إذ كانت علامات، فإن قنع بما وضعته وإلا فليخترع لها كل من أبي ما وضعته منها ما أحب، فليس ينازع في ذلك". والمفهوم مقابل ل Concept.

لأنه مجرد، وهو بمثابة المدلول في الدليل اللساني. فالمصطلح إذن علامة ومفهوم كما أن الدليل دال ومدلول⁶. ويمكن أن نجسد ذلك في الترسيمتين التاليتين:



ويرى جل اللسانيين أن المصطلح وإن كان لغة خاصة فإنه جزء من المعجم العام يتكون كما تتكون بقية مفردات المعجم. فالمصطلح لغة خاصة أو لغة قطاعية يسهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين، ولذلك استغلقت فهمه واستعماله على من ليس له دراية بالعلم الذي هو أداة لإبلاغه. إلا أن هذه اللغة القطاعية تتصل باللغة العامة المشتركة ولا تكاد تخرج عن الأصول التي تتحكم فيها، كما أن هذا المعجم القطاعي يصدق عليه كثير مما يصدق على المعجم العام من ضوابط صرفية ودلالية وتركيبية وصوتية⁷. ومن الأولويات الضرورية في إرساء العلم الدقيق العناية بتوليد مصطلحات تراعي أصول العربية في التعبير وقواعد الصياغة، إذ يشترط في المصطلحات المولدة بالإضافة إلى التوافق والاتفاق خضوعها لضوابط اللغة العامة، وإلا أخضعت لتعديل صوتي أو صرفي أوهما معا يجعلها موافقة لنسق اللغة العربية⁸.

وما دما نتحدث عن المصطلح الوافد، فإن الاهتمام سينصب على العلامة لأننا نكتفي فقط بصياغة العلامة المناسبة للمصطلح الوافد، أما المفهوم فقد تحدد مسبقا في البيئة التي ولد فيها المصطلح. والعلامة إنما ينبغي النظر إليها من جانبيين: جانب العلامة في ذاتها حيث ينبغي أن تخضع للضوابط الصوتية والصرفية التي يفرضها النسق اللساني العربي. وجانب العلامة في علاقتها بالمفهوم حيث ينبغي أن تستجيب للشروط الدلالية والتركيبية التي تفرضها طبيعة هذه العلاقة في مجال المصطلح.

⁶ بهذا الاعتبار يكون المصطلح والدليل اللساني متماثلين في الصورة العامة لكن بينهما فروق أهمها: الانتماء المرجعي إذ ينتهي الدليل إلى اللغة العامة (المعجم) بينما المصطلح إلى اللغة الخاصة (علم المصطلح)، كما أن الأولوية في مجال المصطلح تعطى للمفهوم أكثر من العلامة لأنه أسبق في الوجود، لذلك فإن المصطلح ينطلق من المفهوم إلى العلامة بخلاف المعجمي الذي ينطلق من الدال للوصول إلى المدلول، كما أن العلاقة بين العلامة والمفهوم ذات طبيعة سيميائية نتيجة الاتفاق والتوافق بحيث تكون علاقة طردية تخصص بمقتضاها علامة واحدة ووحيدة للمفهوم الواحد والوحيد والعكس صحيح، في حين أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية كما يراها سوسير

⁷ عبد القادر الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية. ج2 ص 228. دار توبقال للنشر. ط1. 1985.

⁸ عبد الرزاق الترابي. المصطلح المولد: ضوابطه الصرفية والصوتية. ندوة الترجمة والاصطلاح والتعريب. ص259. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. 1999.

1-1 الضوابط المرتبطة بالعلامة في ذاتها:

1-1-1 الضوابط الصوتية:

العلامة عبارة عن توليفات صوتية متتابعة يجب أن تراعى في بنائها مبادئ التشكيل الصوتي المتمثلة في الانسجام الصوتي والخضوع لطبيعة المقطع في اللغة العربية.

أ- الانسجام الصوتي:

1- يعتمد الانسجام الصوتي في الأبنية اللغوية على مبدأ المزج بين مخارج الأصوات اللغوية، بحيث لا يلجأ إلى الأصوات الثقيلة وحدها ولا إلى الخفيفة وحدها ولكن بالمزج بين هذه الأصوات. جاء في سر صناعة الإعراب لابن جني أن اللفظة تكون فصيحة أو مستعملة تبعاً لمدى انتلاف حروفها ونوع هذه الحروف. فمن الحروف ما يمكن مزجه، وما لا يجوز، ومنه ما يحسن وما يقبح وما لا يصح. والحروف كما يورد ابن جني ضربان: ضرب خفيف وضرب ثقيل، وتختلف أحوال الخفيف منها فيكون بعضه أخف من بعض، وكذلك الأمر في الثقيل، فأخف الحروف عند العرب حروف الزيادة ولذلك تراهم يمزجون بها أصول كلامهم في الألفاظ المزيدة⁹. وبناء عليه يقرّ ابن جني مجموعة من القواعد بمثابة قيود ينبغي مراعاتها عند تأليف الكلام. والقاعدة العامة أن أحسن التأليف ما بُوعِد فيه بين الحروف، ومتى تجاوز مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا. وعلى أساس هذه القاعدة العامة لا انتلاف بين حروف متقاربة المخارج إلا بفصل بحرف أو أكثر من حروف مخارج أخرى. ويرى ابن جني أن أقل الحروف تألفاً بلا فصل حروف الحلق (الهمزة والهاء والعين والحاء والخاء والغين) فهي لا تتجاور في كلمة واحدة إلا بوجود فاصل بينها، "فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل، وذلك نحو: هدأت، وخبأت، وعبء، وحيهل، وغمهب... فهذه حال هذه الحروف، وحكمها ألا تتجاور غير مفصولة"¹⁰. ويستثنى من القاعدة ثلاثة مواضع¹¹:

- أن تبتدئ بهمزة فيجاورها واحد من ثلاثة أحرف حلقية: الهاء نحو (أهل)، والحاء نحو (أحد)، والخاء نحو (أخذ).
- أن تأتلف الهاء مع العين وتكون العين مقدمة مثل: عهد وعهن.
- أن تأتلف العين مع الخاء وتكون الخاء مقدمة مثل: بخع ونخع.

⁹ ابن جني. سر صناعة الإعراب. ص 811. دراسة وتحقيق حسن هندواي. دار القلم دمشق. ط 1. 1985

¹⁰ نفسه. ص 812

¹¹ نفسه. ص 813

ويتلو حروف الحلق في عدم الانتلاف الصوتي حروف أقصى اللسان وهي (الفاف والكاف والجيم)، فلا يقال (فَجّ) ولا (جَقّ) ولا (كَجّ) ولا (كَقّ) ولا (كَقّ)، ثم حروف الصفير كالشين والصاد والسين والزاي، فلا يقال (سَصن) ولا (صَصن) ولا (سَزّ) ولا (زَزّ) ولا (زَصّ)¹².

بهذه المبادئ المقننة بنى العرب كلامهم وفق سلمية للتأليف كالتالي:

- أحسن التأليف ما بوعِد فيه بين المخارج.

- يليه في الحسن تضعيف الحرف.

- ثم يليه التأليف بين الحروف المتقاربة مخرجا.

ويذهب تمام حسان إلى أن الضابط لمسألة التنافر بين الحروف هو الذوق حيث يرى أن تأليف الكلمة العربية يجري بحسب أساس ذوقي وعفوي خاص يتصل بتجاور مخارج الحروف الأصول التي تتألف منها الكلمة، أو تباعدها بالنسبة إلى أماكنها في الجهاز النطقي. وأساس الذوق العربي هو نطق الألفاظ السهلة المخارج، المتناسقة الحروف غير المتنافرة الأصوات¹³.

أ-2 يقتضي مبدأ الانسجام الصوتي أيضا المزج بين الصوامت والصوائت من جهة، إذ لا يوجد صامت في كلمة عربية إلا ويحيى ممزوجا بصائت قصير أو طويل، والمزج بين الصوامت نفسها بحسب صفاتها من جهة أخرى (انفجارية، احتكاكية، لثوية... الخ). وقد عقد ابن جني صلة بين استعمال الحركات وقواعد التشكيل الصوتي كالخفة والاستئقال. فالفتحة أخف من الكسرة، والكسرة أخف من الضمة مما جعل العربي يلجأ إلى الفتحة في أبواب الثلاثي المفتوح أكثر من لجوئه إلى الحركتين الأخيرين. وعن مناسبة الحركات للحروف يقول ابن جني: "فكما يحسن تألف الحروف المتقاربة، كذلك يمكن تتابع الأحوال المتغيرة على اعتدال وقرب لا على إيفال في البعد، لذلك كان مثل (فَعَل) أعدل الأبنية، حتى كثر وشاع وانتشر، وذلك أن فتحة الفاء وسكون العين وإسكان اللام أحوال مع اختلافها متقاربة، ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء منها أن كل واحد منهما يُهْرَب إليه مما هو أثقل منه نحو قولك في فُعَلَة وفِعَلَة: فُعَلَات بضم العين نحو غُرْفَات وفِعَلَات بكسرها نحو كِسْرَات، ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح فتقول: غُرْفَات وكِسْرَات، وأخرى إلى السكون فتقول: غُرْفَات وكِسْرَات"¹⁴. ولهذا السبب لجأ العرب إلى استعمال حروف الدلاقة في التشكيل اللفظي للتخفيف من وطأة الأصوات الثقيلة، وفرارا من توالي الأمثال وتقارب المخارج النطقية، كما لجأوا إلى حروف الزيادة في الاشتقاق من المواد الأصول في العربية. "فالمادة (رکم) قد اعتمدت على تناسق صوتي بين الأصوات الأصول (الراء والكاف والميم) من حيث التنوع في المدرج

¹² نفسه. ص 814-815

¹³ تمام حسان. اللغة العربية: معناها ومبناها. ص ص 265-270. دار الثقافة الدار البيضاء (د.ت)

¹⁴ ابن جني. سر صناعة الإعراب. ص 59

الصوتي، أي المزج في المخارج النطقية، فالراء: مجهورة لثوية، والكاف: شديدة مهموسة حنكية، والميم: مجهورة شفتانية. كما حافظت مشتقات المادة (راكم، تراكم، ركام، مركم (بطارية)...الخ) على التناسق الأولي المتجسد في الحروف الأصول، وعلى تناسق جديد أفرزته الأصوات اللغوية الجديدة، صوامت أو صوائت، بحسب نطق كل لفظة من الألفاظ المشتقة"¹⁵.

وقد وعى العرب قديما وحديثا أن مد الصامت بإطالة صائته القصير (كألف المد في فاعل) هو في الحقيقة زيادة في دلالة اللفظة، مما جعلهم يصوغون مصطلحاتهم بالنسج على هذا المنوال في أصول المواد اللغوية نحو: رافع من رَفَع وناظِر من نَظَرَ. وعلى هذا الضرب من التشكيل جاء الكثير من الصيغ (مرفوع، رافع، رفيع، رفعة...) ليؤكد صحة ما ذهب إليه النحاة من أن كل زيادة في المبني زيادة في المعنى. وهذا ما اصطاح عليه البعض بالتحول الداخلي في الصيغة الصرفية، وجعله ميزة تتميز به العربية عن غيرها من اللغات. "فمن الثابت أن للعرب في بناء الكلمات بوساطة الحركات ما ليس لغيرهم... ولنتأمل ما يفعله التحول الداخلي في كلمة (جَمَل) عندما تطول حركة الميم وتصبح (جَمَل)، فقد أعطت الحركة معنى جديدا يختلف اختلافا كبيرا عن كلمة (جَمَل) التي تعني حيوانا"¹⁶.

لقد كان مبدأ الانسجام الصوتي أساسا في وضع المفردات العربية ومقياسا ضابطا للحكم على فصاحتها، كما مكن العرب من فرز مفردات اللغة وتمييز مستعملها من مهملها ونادرها وغريبها، وعدوا ما خالف هذا المبدأ من القبيح والنادر والشاذ، ومن ذلك ما جاء في المزهري أن أعرابيا سئل عن ناقتة فأجاب: تركتها ترعى (الهعخع) وهو ضرب من الشجر يتداوى بورقه¹⁷. وقد تمكن العرب من خلال هذه المبادئ الصوتية التي وضعوها لنظام تأليف الكلم العربي من تمييز الألفاظ والمصطلحات الدخيلة والمعربة التي دخلت بفعل تداخل الثقافات محددين في ذلك السمات الصوتية لهذا النوع من الألفاظ في حالة خروجه عن نظام التأليف العربي.

ب- التشكيل المقطعي:

يصف "إبراهيم أنيس" المقطع بأنه الوسيلة إلى معرفة نسيج الكلمة العربية، وإلى تصنيف ألفاظ اللغة ومعرفة المستعمل من المهمل منها. ويتألف النطق العربي من مجاميع

¹⁵ جواد اسماعنة. المصطلحية العربية بين القديم والحديث. ج 1 ص 125. أطروحة لنيل دكتوراة الدولة من شعبة اللغة العربية وآدابها. جامعة محمد الخامس الرباط (1999)

¹⁶ مصطفى النحاس. التحول الداخلي للصيغة الصرفية وقيمتها البيانية أو التعبيرية. اللسان العربي. ع 18. ص 44. 1881.

¹⁷ السيوطي. المزهري في علوم اللغة وأنواعها. ص 185. شرحه وضبط موضوعاته محمد أحمد جاد الله وعلي محمد البجاوي ومحمد ألو الفضل إبراهيم. دار الكتاب بيروت. 1985

مقطعية تتكون كل مجموعة من عدة مقاطع ينضم بعضها إلى بعض وينسجم بعضها مع بعض. ويحمل علماء الصوتيات المقاطع العربية في أشكال خمسة¹⁸:

- المقطع القصير المفتوح [ص+ح] كما في نحو: [ك - / ت - / ب -] (كَتَبَ)
- المقطوع الطويل المقفل [ص+ح+ص] كما في نحو: [م - ن] (مَن)
- المقطع الطويل المفتوح [ص+ح+ح] كما في نحو: [ب - ل - آ] (بَلَى)
- المقطع المديد المقفل بصامت [ص+ح+ح+ص] كما في نحو: [ك - ن] (كَانَ)
- المقطع المديد المقفل بصامتين [ص+ح+ص+ص] كما في نحو: [ف - ض - ل] (فَضَّل)

ويذهب ابراهيم أنيس إلى أن المقاطع الثلاثة الأولى هي الأشيع في العربية وتكوّن الكثرة الغالبة من الكلام العربي، ولذلك سماها عبد الصبور شاهين بالأشكال الرئيسية، أما المقطعين الرابع والخامس فقليلا الشيع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف.

والمقطع ذو علاقة مباشرة بسمات صوتية مميزة إصغائيا كالنبر والتنغيم وطول الصوت (أو كمّيته) وهي سمات موقعية تطريزية (prosodic features) يعدها علم الأصوات الحديث وحدات صوتية دنيا فوق مقطعية (suprasegmental). وتتحد هذه السمات مع فونيم واحد أو أكثر لتحقيق معنى ما في السلسلة الكلامية، كما أنها غالبا ما تدخل على الفونيم فتغير في ارتفاعه أو توتره أو كمّيته، كما تدخل على تراكيب أكبر كالمقطع والكلمة والعبارة¹⁹.

ويميز "تمام حسان" في العربية بين نبر صرفي في الكلمات ونبر سياقي في الجمل، ويرى أن نبر الكلمات ذو وظيفة صرفية. ففي صيغة (فاعل) تكون الفاء أوضح الأصوات فيها، وهي موقع النبر في الصيغة، لهذا السبب استقطبت هذه الصيغة أمثلتها: جالس وضارب وناقل وعازل... ومنها أيضا صيغة (مفعول) وكل ما جاء على مثلها في كون النبر فيها على (العين). ومما جاء على (مستفعل) يقع النبر على التاء وهلم جرا²⁰. "ومن هنا يكون النبر على مستوى الصيغة والكلمة ذا وظيفة صرفية هي تقديم القيم الخلافية التي تفرق مع الكمية الصوتية بين معنيين صرفيين، إذ يمكن بواسطتهما مثلا أن نفرق بين طوائف الصيغ مثل: فَعِل، فَعَل، فاعيل، فعيل، حيث يفرق بين الصيغ الأربع بالكمية، وبين الأولى وبين الرابعة بالنبر، فيما يقع النبر في الصيغ الثلاثة الأولى على المقطع الأول، وفي الرابعة على الثاني"²¹.

¹⁸ ابراهيم أنيس. الأصوات اللغوية. ص163. مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة (د.ت)

¹⁹ بسام بركة. علم الأصوات العام. ص99. مركز الإنماء القومي. بيروت. (د.ت)

²⁰ تمامحسان. مناهج البحث في اللغة. ص194-196. دار الثقافة (الدار البيضاء) 1979

²¹ تمامحسان. اللغة العربية: معناها ومبناها. ص171

وللمقطع دور أساسي في تشكيل الألفاظ والمصطلحات في العربية، إذ يعتمد التشكيل اللفظي عامة على المزج بين المقاطع، ولا يفضل تشكيل اللفظة الواحدة من مقاطع متماثلة ولكن بتنوع بين المقاطع المفتوحة والمقاطع المغلقة. "وهذا هو مكنم الإيحاء الصوتي في الألفاظ والمصطلحات، ذلك أن صيغة (فاعل) توحى بفاعليتها من خلال مدّ الصامت الأول الذي يتحول إلى مقطع مغلق يقتضي بالضرورة مقطعا أقصر إذا راعينا مبدأ التخالف في النظام اللغوي. ولهذا كان الإيحاء ناجما عن موطن النبر في المقطع المذكور (فا)، مما جعله يعد ذلك مجالا للتقليد والنسج على منواله"²².

ويذهب "مصطفى النحاس" إلى أن الكلمات المشكلة بحسب الإيقاع الصاعد فيها هي الأكثر إيحاء واستعمالا في العربية، "فالصيغ ذات الإيقاع الصاعد، أي التي تبدأ بمقطع قصير ثم تستمر على مقطع طويل... هذه الصيغ تكاثرت كلماتها إلى أقصى حد، وهي صيغ: فَعَالٌ وفَعَالٌ وفُعَالٌ وفُعِيلٌ وفَعُولٌ وفُعِيلٌ. أما الصيغ ذات الإيقاع العكس كخاتم وعالم وطابع فليست كثيرة، وترجع كثرة (فاعل) بكسر العين إلى وظيفتها الصرفية من حيث هي اسم الفاعل"²³. ويسمح النظام المقطعي للعربية كذلك بفرز الألفاظ التي لا تخضع للنظام الصوتي نحو كثير من ألفاظ الغريب والمصطلحات المعربة والدخيلة والمنحوتة.

ويذهب "ابراهيم أنيس" إلى أن الكلمة العربية لا يزيد عدد مقاطعها عن سبعة كما في نحو (فسيكفيكموا) وهو ضرب نادر مقابل الكثرة الغالبة من الكلمات المؤلفة من مقاطع لا تزيد عن أربعة"²⁴.

خلاصة القول إن معرفة ناموس العربية في تشكيل الألفاظ والانضباط للقواعد التي سطرها علماء العربية في التأليف بين الأصوات، ومعرفة دور خصائص الصوت اللغوي المتمثلة في الكلمة والنبر والمقطع.. الخ، كل ذلك يساهم لا محالة في جعل المشتغلين بالبحث المصطلحي قادرين على توليد مصطلحات وإيجاد مقابلات لمصطلحات وافدة تخضع للنسق اللساني العربي وتجعلها قادرة على العيش في المجال التداولي للعربية.

2-1-1 الضوابط الصرفية:

سبق الذكر إن العلامة عبارة عن توليفات صوتية متتابعة، وهي تصبّ في النهاية في شكل لساني عبارة عن قالب هو إحدى الصيغ الصرفية المعروفة. والذي نريد إثارته هنا هو ضرورة مراعاة هذه الصيغ التي تزخر بها العربية واستحضار دلالاتها عند بناء المقابلات العربية للمصطلحات الوافدة، ف"عندما تغيب الدلالة الاشتقاقية في بناء المصطلح، يحصل الخلل في

²² جواد اسماعنة. ج1ص131

²³ مصطفى النحاس. ص45

²⁴ ابراهيم أنيس. ص162

القدرة اللغوية التي تمثل خزان مفردات اللغة ومعانيها. وبسبب ذلك تحصل الترجمات المشوهة والنقول غير المضبوطة التي شاعت أخطاؤها في الألسن²⁵. فاعتماد الدلالة الاشتقاقية في توليد المصطلحات له دور أساسي في سلامة المبنى الصرفي للمصطلحات المولدة. وإذا كانت الإشكالات متنوعة في اتصالها بمادة المصطلح وبالدلالة الاشتقاقية، فإننا نرى أن أولى الإشكالات التي تواجه المصطلحيين في إطار اللغة خصوصا في الجانب الصرفي تتمثل في التفاوت في استيعاب الدلالات الاشتقاقية وفي التباين في موضوع النقل، مع عدم الاهتمام بالناحية الصرفية والاشتقاقية²⁶.

وهنا لا بد أن نستحضر ما اصطلح عليه طه عبد الرحمان بـ "التأثيل الاشتقاقي" وهو "الاستناد في بيان مدلول المفهوم الاصطلاحي إلى المضمرة اللازمة عن صيغته الصرفية بما يجعله مستوفيا لشروط التداول اللغوي للمشتغلين به وينمي قوته الاستدلالية على مقتضى التشقيق"²⁷. ويستند طه عبد الرحمان في إقراره لهذه الوسيلة التي اعتمدها في حقل الترجمة والاصطلاح إلى الطبيعة التصريفية للعربية التي تجعل من الصيغة وحدة دلالية مستقلة. (طبيعة العربية تقوم على الاشتقاق المعتمد على الوزن عكس الاشتقاق في الألسن الأخرى المعتمد على الزيادة (الإلصاق)). وقد تفتن بفضل هذا التمييز إلى نتيجتين هامتين تميزان اللغة العربية هما²⁸:

أ- يُسر المفهومية وظهورها: ذلك أن استقلال الوزن هو استقلال لقالب مفهومي، إذ إن كل مادة لغوية أفرغت فيه صيغ منها بالضرورة مفهوم مستقل، في حين أن الزيادة لا تصوغ بالضرورة مفهوما، وغاية ما تفعله أنها تعين على صياغته. فيُسر مفهومية اللغة العربية يأتيها من وجودها على هيئة صيغ صرفية مستقلة وظهور مفهوميتهما يأتيها من دخول هذه المفاهيم في هذه الصيغ دخول الأنواع في أجناسها.

ب- رسوخ التأيلية ووجوبها: فرسوخ تأيلية الوزن يأتي من كونه يحمل تأيلا لا يوجد بالضرورة في الزيادة بما أنه هو مفهوم وهي ليست كذلك في صورتها اللفظية، ووجوبها يأتي من كون هذا التأثيل الأول لا ينفك عن المفهوم الذي تفرع عن الوزن، فضلا عن تأييله الثاني الذي هو له من جذره اللغوي، بينما المفهوم المتفرع بالزيادة لا يدخله في الغالب إلا التأثيل المستمد من جذره.

وبناء على هذا تنقسم الدلالة الاشتقاقية في العربية إلى قسمين:

²⁵ أحمد كروم. مستويات التنظير في الصرف العربي. ص93. المطبعة والوراقة الوطنية. مراكش. ط1- دجنبر 2007

²⁶ نفسه. ص97

²⁷ طه عبد الرحمان. فقه الفلسفة-2- القول الفلسفي. كتاب المفهوم والتأثيل. ص145. المركز الثقافي العربي. ط1-1999

²⁸ نفسه. ص145-146

أ- دلالة الصيغة على نفسها، حيث إن كل صيغة وضعت في الأصل لمعنى أو لمعانٍ معينة كما إذا استعملنا مصطلح "الاستطاعة" فأفاد بنيته التي جاءت على وزن استفعال معنى طلب الطاعة، فيكون قول القائل: "أستطيع هذا الأمر" دالا على معنى "أن هذا الأمر إذا استدعيت طاعته أجابني".

ب- دلالة الصيغة على لوازمها، حيث إن كل صيغة تلزم عنها معانٍ مخصوصة نحو قولنا: الناطق، فهذا المصطلح يفيد بنيته التي أتت على وزن فاعل وجود مفعول بحيث لا يصح أن يقال: ناطق من غير منطوق، ولا أن يقال: منطوق من غير نطق. فالصيغة الصرفية التي تبنى بها الألفاظ تضرر جملة إشارات هي بمثابة دلالة اشتقاقية ينبغي على المترجم استحضارها حين صياغته للمصطلحات التي يتوسل بها للتعبير عن مفاهيم العلم. وقد استنكر طه عبد الرحمان ما دأب عليه بعض فلاسفة المسلمين في اشتغالهم بالمقابلات العربية للمصطلحات الفلسفية اليونانية من قطع صلاتها بمعانها الاشتقاقية ممثلاً لذلك بمصطلح "الموجود" الذي تدل صيغته الصرفية على المفعولية، هذه المفعولية تستلزم فاعلاً هو "الواجد" وفعلاً هو "وجد"، وتدلل على موضوع موصوف بالوجود. إلا أن الفارابي حينما استعمله مقابلاً للمصطلح الفارسي "هست" أسقط كل هذه المعاني الاشتقاقية، واستعمل مصطلح "الموجود" على أنه دال دلالة المصدر قائلًا: "ينبغي أن تعلم أن هذه اللفظة إذا استعملت في العلوم النظرية التي بالعربية مكان "هست" الفارسية، فلا ينبغي أن يخيل معنى الاشتقاق ولا أنه كائن عن إنسان آخر، بل تستعمل على أنها لفظة شكلها شكل مشتق من غير أن تدل على ما يدل عليه المشتق، بل إن معناه معنى مثال أول غير دال على موضوع أصلاً، ولا على مفعول تعدى إليه فاعل، بل يستعمل في العربية دالا على ما تدل عليه "هست" في الفارسية و"ايستن" في اليونانية"²⁹. فالفارابي في هذا النص يدرك ما للصيغة الصرفية من قدرة على توجيه دلالة المصطلح، ولذلك ينبه المتلقي إلى استبعاد الدلالة الاشتقاقية التي تضررها صيغة مفعول واعتبار معنى مصطلح "الموجود" معنى مثال أول غير دال على موضوع أصلاً، وهو أمر محال على حد تعبير طه عبد الرحمان الذي علق على قول الفارابي بقوله: "وواضح أن الفارابي في دعوته هاته غابت عنه كلياً مكانة الصيغ الصرفية من التفكير، فليست هي مجرد مضامين ذهنية يمكن التصرف فيها بالزيادة أو النقصان، وإنما هي بمثابة الصور الذهنية التي تتولى حمل هذه المضامين والتي لا تتم عمليات التفكير إلا بها، فلا يمكن أن يفكر في أي مضمون، كائناً ما كان، إلا إذا تشكل بإحداها، ومتى تشكل بها لازمه معناها، لا ينفك عنها أبداً، ولا يمكن صرف هذا المعنى إلا بصرفها وإبدال غيرها مكانها، في حين يدعونا الفارابي إلى حفظ

²⁹ طه عبد الرحمان. ص 147-148. نقلاً عن كتاب الحروف للفارابي. ص 113-114

هذه الصورة – وهي هنا صورة المفعول- مع صرف معناها – أي المفعولية- فيكون كمن يدعونا إلى إتيان محال³⁰.

إن خضوع المصطلح الوافد لضوابط الصياغة الصرفية يكاد يكون محطّ إجماع المشتغلين بالبحث المصطلحي قديما وحديثا. ففي دراسة ل"عبد الصبور شاهين" تتبّع فيه مسيرة المصطلح العلمي ابتداء من مرحلة حنين بن إسحاق، مروراً بمرحلة أبي بكر الرازي ثم عبد الله الخوارزمي وصولاً إلى مرحلة ابن سينا، أبرز فيها مكانة الصيغ عند هؤلاء في بناء المقابلات العربية للمصطلحات العلمية الوافدة³¹. وقد شغلت الفكرة ذاتها كثيراً من المشتغلين بالبحث المصطلحي في العصر الحديث بمختلف مجالاتهم العلمية. ومن هؤلاء أحد المصطلحيين المغاربة وهو "ادريس بن الحسن العلمي" الذي شدّد على ضرورة التقيد بالصيغ الصرفية ودلالاتها عند وضع المقابلات العلمية العربية، بل مراراً ما وجه انتقادات لاذعة لمجمع اللغة العربية ولبعض الترجمات التي لم يراع فيها واضعوها الصيغ الصرفية المطردة والمقرّرة، ومن ذلك مثلاً إغفال مؤلفي المعجم الطبي الموحد الصادر عن اتحاد أطباء العرب صيغة "مَفْعَلَة" السببية وإهمالها لدى ترجمتهم مصطلحات إنجليزية في هيئة شروح لا مصطلحات للتعبير عن الدلالة السببية التي تعكسها الصيغة. ومما جاء في ذلك قولهم: Adipogenous مكون الشحم - Osteogen مكون العظم Neurogenic مكون العصب Onlogenic مكون الورم.

ويرى المصطلحي المغربي أن هذه المقابلات لا تعدو أن تكون شروحا لمصطلحات أجنبية، وكان أدعى بمؤلفي المعجم أن يصطلحوا عليها بالمقابلات التالية: مشحمة ومعظمة ومعصبة ومورمة³². ومن ذلك أيضاً إغفالهم لصيغة "افتعال" القياسية المشتقة من العضو بمعنى المطاوعة للإصابة بالتهاب، وعدم التزامهم بقرار المجمع القاهري الذي أقر هذه الصيغة في ترجمة المصطلحات الطبية الدالة على الالتهاب والتي تنتهي باللاحقة (itis) في الإنجليزية و(ite) في الفرنسية. ومن المصطلحات الواردة في المعجم الأنف الذكر: Hepatitis التهاب الكبد - Adentitis التهاب الغدة - Glossitis التهاب اللسان - Blepharitis التهاب الجفن.

وإذا ما أخذنا بصيغة "افتعال" كصيغة قياسية، تعين أن تكون المقابلات العربية على التوالي: اكتبادواغتدادوالتسانواجتفان³³.

³⁰ نفسه. ص 148

³¹ انظر الفصول: الثاني والثالث والرابع والخامس من الباب الثاني من كتاب: العربية لغة العلوم والتقنية (دار الاعتصام (ب.ت.))، وقد همت الدراسة تحديدا المصطلح الطبي وبشكل أخص مصطلحات العين في بعض مؤلفات هؤلاء.

³² اسماعنة. المصطلحية العربية. ج 1 ص 191. نقلا عن بحث بعنوان: "عندما نطمس عبقرية اللغة". ادريس بن الحسن العلمي. العلم الثقافي. جريدة العلم. نونبر 1997

³³ نفسه. ج 1 ص 192

وإذا كان "طه عبد الرحمان" قد أخذ بعض الفلاسفة المسلمين على تغييرهم لدلالات الصيغ الصرفية عند نقل المفهوم الفلسفي، فإن باحثاً آخر في مجال النقد الأدبي قد جعل من الدلالة الصرفية وسيلة لتفاضل بين مصطلحي العدول والانزياح أيهما أنسب لمقابلة المصطلح "Ecart". يقول: "يفترق العدول عن الانزياح في أن العدول تتوفر فيه النية الجمالية والمقصدية الفنية لأنه مشتق من فعل متعد... أما الانزياح فهو مشتق من فعل لازم انزاح، وهو من أفعال المطاوعة الموضوعية أصلاً للتعبير عن تلقائية الحدث، كأن الحدث يحدث من تلقاء نفسه، أي غياب مؤثر خارجي على الأقل من الناحية الظاهرية. فالانزياح يوحى بأن الكلام أو الأسلوب ينزاح من تلقاء نفسه وليس بفعل فاعل، وهو بذلك يفترق إلى عنصر أساسي في العدول الجمالي وهو النية والقصد لأن العدول اختيار متعمد مدروس بعناية وترو. فالبنية الصرفية للانزياح لا توحى بوجود هذا العنصر"³⁴. نلاحظ إذن كيف أن الباحث استند إلى الصيغة الصرفية للتمييز بين المصطلحين، بل إنه اتخذ من الدلالة الاشتقاقية للصيغة مسوِّعاً علمياً لاختيار العدول مقابلاً للمصطلح الوافد "Ecart" وتفضيله على مصطلح الانزياح. فإذا كانت دلالة التعدية المتضمنة في مصطلح العدول توفر شرط النية والقصد الذي يجعل من العدول خروجاً فنياً عن وضع لغوي يفترض أنه الأصل، فإن دلالة المطاوعة المستمدة من صيغة الانفعال قد أفقدت مصطلح الانزياح شرط النية والقصد مما يجعله خروجاً ليس على الوضع اللغوي الأصل، وإنما على القواعد الأساسية للغة قد يصل أحياناً إلى درجات مرضية من الشذوذ على حد تعبير الباحث كإساءة استعمال اللغة وارتكاب الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية. وقد حاول الباحث إيجاد مسوغه العلمي المستند على الدلالة الاشتقاقية للصيغة الصرفية تأصيلاً بقوله: "ثم إننا إذا استعرضنا مصطلحات البلاغة العربية القديمة لا نجد من بينها ما جاء على زنة الانفعال، فنحن نقول: الفصل والوصل والحذف والجناس والطباق والمقابلة والتلطيف والاستعارة والتورية، ولا نقول: الانفصال والاتصال والانحذف... كذلك فإن مصطلح الانزياح ولد ونشأ في بيئة الجغرافيا الطبيعية على حين أن العدول ابن شرعي للبلاغة"³⁵.

2-1 الضوابط المرتبطة بالعلامة في علاقتها بالمفهوم:

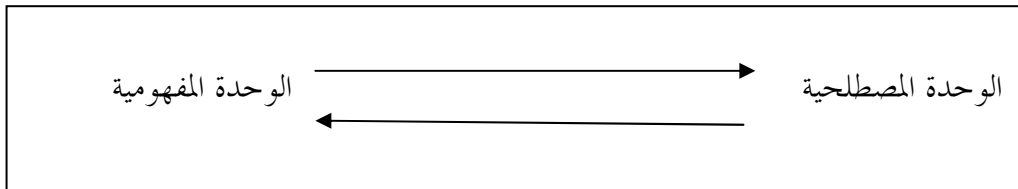
خلافاً للعلاقة الحاصلة بين الدال والمدلول والقائمة على الاعتبار، فإن العلاقة بين العلامة والمفهوم قائمة على التواضع والاتفاق، وهذه الطبيعة تفرض ضوابط معينة ينبغي مراعاتها عند صياغة العلامة التي تعبر عن المفهوم. ويمكن إجمال أهم هذه الضوابط فيما يلي:

³⁴ محمد بوحمدى. العدول في بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية. ضمن أشغال ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية. ج. ص 175-176. فاس 1993. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ظهر المهرز. فاس

³⁵ نفسه. ص 176

1-2-1 ضابط الأحادية الدلالية:

ومفاده أن العلاقة بين العلامة والمفهوم ينبغي أن تكون مطردة، بمعنى أن تكون هناك علامة واحدة للمفهوم الواحد حيث متى ذكرت العلامة أحالت مباشرة على المفهوم الذي تدل عليه. فلا يجوز في إطار هذا الضابط تخصيص المفهوم العلمي بأكثر من علامة واحدة. وقد أقرت المنظمة الدولية للتقييس "إيزو" (ISO) هذا الضابط في توصيتها رقم 1087 على النحو التالي: "الدلالة الأحادية هي العلاقة بين تسمية ومفهوم، لا تعكس فيه التسمية إلا مفهوما واحدا". وهو ما تمثله الترسيمة التالية:³⁶



والواضح أن هذا الضابط هو بمثابة الشرط الذي وضعه المصطلحيون لتحقيق خاصية الدقة في اللغات الخاصة، إذ من المفروض أن يتم التعبير عن المفاهيم بكيفية واضحة تنتفي معها كل مظاهر اللبس والغموض. فلا مجال في اللغة الخاصة للاشتراك اللفظي والترادف، لذلك كان لزاما أن يستجيب المصطلح لضابط "أحادية الدلالة" حتى يتحقق الوضوح والدقة اللازمين في التعبير عن المفاهيم والتصورات.

والواقع أن ضابط الدلالة الأحادية يستحيل تحقيقه إلا بشكل نسبي نظرا لاعتبارات عديدة أهمها أن اللفظ عند انتقاله من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي لا يتحرر بشكل مطلق من الدلالة اللغوية التي يحتويها في المعجم العام؛ أي أن القيمة الدلالية التي تلتحم باللفظ داخل الحقل الدلالي العام لا تسقط برمتها بمجرد تحول هذه القيمة إلى قيمة مفهومية خاصة، تؤدي وظيفتها داخل حقل مفهومي خاص، حتى إننا نصادف أحيانا بعض المصطلحات مستعملة استعمالا لا يتنافى مع التوظيف المتعامل به داخل اللغة المشتركة³⁷. ومن الاعتبارات أن الإمكانيات اللغوية والاختيارات الاشتقاقية التي يسمح بها النسق اللغوي في مجال التسمية محدودة إذا قورنت بعدد المفاهيم اللامحدود. وقد عبر القدماء عن ذلك بقولهم: "إن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تنهاى، والألفاظ متناهية لأنها مركبة من الحروف، والحروف متناهية، والمركب من المتناهي متناه"³⁸. ولذلك كان التجاء اللغات إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة بالاشتراك اللفظي والترادف أمرا مستساغا. ومن الاعتبارات أيضا أن المفاهيم ذاتها خاضعة

³⁶ علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية. ص 48-49

³⁷ ليلي الفيضي. البنية الداخلية للمصطلح: المكونات والخصائص. اللسانالعربي. ع 2005/60. ص 43

³⁸ علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية. ص 51

لسنة التطور ولا تطمع في الاستقرار، فهي ميالة إلى التغير والتحول، تبعا لطبيعة العلوم التي لا تسعى إلى نوع من الاستقرار الكلي. وكلما أضيفت للمفهوم سمات جديدة أو حذفت منه أخرى قديمة لم تعد مميزة له بعث ذلك على جعل اللفظ الدال عليه متصلا في نقط حياته بأكثر من صيغة واحدة من صيغه. لذلك عادة ما كان للمصطلح الواحد بحكم هذا الاعتبار أكثر من مفهوم واحد³⁹.

إن الترادف والاشتراك سمتان مرفوضتان مبدئيا في مجال المصطلح، لكنهما واقع لا يرتفع، ولا يتضاربان مع ضابط الدلالة الأحادية بمعناه النسبي. "فلكي تكون المصطلحية دقيقة يكفي أن تكون دلالة المصطلح أحادية بكيفية نسبية"⁴⁰.

2-2-1 ضابط الاختزال المصطلحي:

والمقصود به تبليغ المحتويات المعرفية بأقل ما يمكن من الألفاظ والعبارات⁴¹. فالمصطلح الطويل البنية يُنْفَرِّ المتخصص والمتلقي على السواء، كما لا يتلاءم مع دقة اللغة العلمية⁴². وهذا الضابط هو أهم شرط يضعه المصطلحيون لتحقيق خاصية الإيجاز في المصطلح. وقد امتد مطلب الظفر بخاصية الإيجاز في بعض الأحيان إلى فرض الطابع الرمزي الحرفي على المصطلح بدعوى أن ذلك هو السبيل الناجع ليسر تداوله والدليل القاطع على نمو المعرفة⁴³. على أن العلامة وإن كان من المفروض نظريا أن تكون على قالب لساني واحد بسيط غير مركب، إلا أن الواقع خلاف ذلك، إذ كثيرا ما تتعارض خاصية الإيجاز مع خاصية وضوح المصطلح، مما يضطر إلى استخدام المصطلحات المركبة بدل البسيطة. وقد حصل هذا الأمر في التاريخ الأول للعربية عندما كان العرب يؤسسون للمفاهيم النظرية المرتبطة بالعلوم، إذ لم تكن تسعفهم العلامات فعبروا عن المفاهيم بالعبارات (من ذلك مثلا تعبير سيبيويه عن مفهوم الإعراب بقوله: هذا باب أواخر الكلم في العربية). ونفس الاضطراب حصل بالعديد من فروع المعرفة خصوصا المجالات العلمية الدقيقة التي غالبا ما تضطر عند صياغتها للمقابلات العربية إلى استخدام المركبات والعبارات الاصطلاحية.

تلکم أهم الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند بناء المصطلحات العلمية بشكل عام والمقابلات العربية للمصطلحات الوافدة بشكل خاص. ولا شك أن مراعاة هذه الضوابط يسعف المصطلحيين في صياغة مصطلحات تتوخى الدقة والوضوح من جهة وتحافظ على

³⁹ نفسه

40 عن 40. *Principes d'établissement d'une terminologie scientifique*, Lotte.D.S,p8. Dans *fondements théoriques de la terminologie*. GIRSTERM, Université Laval/ Québec. 1981

⁴¹ نفسه. ص 54

⁴² اليعبودي. آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم الثنائية والمتعددة اللغات. ص 33

⁴³ علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية. ص 55

جمالية اللغة العربية من جهة أخرى، عوض ما أصبح شائعا في العصر الحديث من مصطلحات مستهجنة في جانبها الصوتي والصرفي وقاصرة في حملتها الدلالية.

2- نموذج للدراسة: المقابلات العربية لمصطلح Linguistics-Linguistique

إذا كان أول ما يجمع عليه المختصون في أي مجال علمي هو عنوان العلم، فإنه من الطريف في مجال اللسانيات أن يشد الخلاف بين أهل الاختصاص حول المصطلح الرئيس الدال على هذا العلم أي "اللسانيات". ولئن كان الاختلاف الاصطلاحي حاصلًا في كل فن معرفي بين أهله، فلا أقل من أنهم يتفوقون دوماً في مصطلح العلم، وبذلك تراهم - على حد تعبير المسدي - يجتمعون على "أضعف الإيمان" فيما يتحاورون به، ويصدق هذا التقرير تعميماً وتخصيماً على المؤرخين والجغرافيين وعلماء الكيمياء والفيزياء..ومن سواهم. إلا نحن المشتغلين بدرس الظاهرة اللغوية - يقول المسدي - فلم نتوحد على كلمة العلم ومصطلحه الدال عليه، وكان ذلك بيننا من التناثر حتى غدا متعينا أن نتناول بالدرس مصطلح العلم وعلم مصطلحاته.⁴⁴

ولقد بلغت المقابلات العربية لمصطلح (Linguistics-Linguistique) ثلاثة وعشرين مصطلحا وفق ما أورده عبد السلام المسدي:⁴⁵

ولأن المجال لا يتسع لدراسة المقابلات العربية جميعها، فإننا سنكتفي بدراسة المصطلحين: الألسنية واللسانيات باعتبارهما الأكثر تداولاً بين الدارسين والأكثر تنافسا للظفر بأحقية تسمية العلم، وإبراز مدى خضوعهما لضوابط البناء؟ وأيهما أجدر ليكون المقابل العربي السليم لمصطلح (Linguistics-Linguistique)؟

- ألسنية أم لسانيات؟

تجدر الإشارة إلى أن كلا من المصطلحين قد كتبت له السيادة في منطقة عربية دون أخرى، فقد شاع مصطلح "الألسنية" في المشرق العربي، وفي لبنان تحديداً التي احتضنت نشأته بعدما عرف ميلاده بفلسطين على يد أوغسطين مرمري الدومينيكي حين نشر سنة 1937 كتابه "المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية" وسنة 1947 كتابه "هل العربية

⁴⁴ المسدي. قاموس اللسانيات. ص 56

⁴⁵ نفسه. ص 72. وهذه المصطلحات هي: 1- اللانغويستيك 2- فقه اللغة 3- علم اللغة 4- علم اللغة الحديث 5- علم اللغة العام 6- علم اللغة العام الحديث 7- علم فقه اللغة 8- علم اللغات 9- علم اللغات العام 10- علوم اللغة 11- علم اللسان 12- علم اللسان البشري 13- علم اللسانة 14- الدراسات اللغوية الحديثة 15- الدراسات اللغوية المعاصرة 16- النظر اللغوي الحديث 17- علم اللغويات الحديث 18- اللغويات الجديدة 19- اللغويات 20- الألسنية 21- الألسنيات 22- اللسانيات 23- اللسانيات.

منطقية؟: أبحاث ثنائية ألسنية". وقد ظهرت في لبنان العديد من المؤلفات التي تحمل هذا المصطلح ضمن عناوينها، ومن ذلك: "الألسنية ولغة الطفل" لجورج كلاس، و"الألسنية العربية" (جزءان) لريمون طحان، و"الألسنية" (ثلاثة أجزاء) لميشال زكريا، و"الألسنية والنقد الأدبي" لموريس أبو ناضرو و"رواد الألسنية" لم تري بولس. كما عرف المصطلح شيوعاً في الجامعة التونسية إلى حدود 1978.⁴⁶

في المقابل شاع مصطلح "اللسانيات" في بلدان المغرب العربي خاصة بعد أن اتخذت ندوة "اللسانيات واللغة العربية" (تونس 1978) توصية باستخدام مصطلح "اللسانيات" اسماً لهذا العلم بدلاً من مصطلح "ألسنية". وأجمع المشاركون في أشغال الندوة على أن أيسر المصطلحات المتداولة في البلدان العربية وأقربها إلى روح اللغة العربية مصطلح "اللسانيات". وهو المصطلح الذي وضعه عبد الرحمان الحاج صالح، وبه سمى الجزائريون معهداً متخصصاً (معهد العلوم اللسانية والصوتية)، وبه أيضاً أصدرت مجلة متخصصة (اللسانيات) سنة 1971.⁴⁷ وبعد إحدى عشرة سنة عن توصية ندوة اللسانيات (1978) كسر أحمد مختار عمر هذا الإجماع حينما استعمل مصطلح "الألسنية" في العدد الخاص من مجلة "عالم الفكر" (1989) مستغلاً موقعه بصفته محرراً للعدد الذي جاء حاملاً لعنوان "الألسنية" على غير عادة المجلة. وبهذا عاد نقاش الاضطراب المصطلحي بخصوص عنوان العلم إلى الواجهة، وطرح السؤال من جديد حول أي المصطلحين أسلم مقابلاً ل(Linguistics-Linguistique)؟

إن المتأمل في المقابلين "ألسنية" و"لسانيات" يجدهما مشتركين في:

- أنهما لفظان عربيان مشتقان وليسا دخيلين أو معربين كما هو الشأن بالنسبة للمقابل (لانغويستيك)، وبذلك تكون لهما الأفضلية بناء على المبدأ القاضي بتفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات المعربة.
- أن كلا منهما جاء على هيئة بسيطة أي لفظاً مفرداً لا مركباً محترماً بذلك مبدأ الإيجاز. وعليه فإنهما يفضلان غيرهما من المقابلات التي جاءت مركبة.
- إلا أن المقابلين "ألسنية" و"لسانيات" يختلفان في أن كلا منهما صيغ بطريقة مختلفة. فمصطلح "ألسنية" الذي اختاره أحمد مختار عمر مقابلاً ل(Linguistics-Linguistique) جاء على صيغة المصدر الصناعي، وقد احتج مختار عمر في ذلك بقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة القاضي بجواز النسبة إلى جمع التكسير على لفظه وبخاصة عندما يكون الجمع اسماً لعلم من العلوم، وقد يما نسب إلى علم الأصول فقيل: "أصولي" وإلى الأخبار فقيل: "أخباري"⁴⁸. كما استند

⁴⁶ أحمد مختار عمر. المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية علم الفكر. م20. ع3. ص8. أكتوبر، نونبر، دجنبر 1989.

⁴⁷ عبد السلام المسدي. علم اللغة أم اللسانيات؟. مسار المقال: <http://www.alriyadh.com/2005/04/28/article60162.pda>

⁴⁸ أحمد مختار عمر. المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية. ص9

في اختياره إلى اعتبار آخر معضد لما سبق مفاده أن علم اللغة الحديث لا يختص بلغة معينة، وإنما يدرس أي لغة، ويحلل أي مستوى داخل اللغة الواحدة. فمعنى الجمعية ملحوظ في وظيفة هذا العلم، ولذا يناسب لفظ الجمع "ألسن" لا المفرد "لسان"⁴⁹. وهذا اعتبار سليم وإن كان جمع القلة في الحقيقة لا تشمل دلالاته كل الألسن الطبيعية، إذ من المعلوم أن جمع القلة هو ما دل على أقل من العشرة، والأكيد أن الألسن الطبيعية تتجاوز هذا العدد بكثير!

الاحتجاج بصيغة المصدر الصناعي لتفضيل "ألسنية" على "لسانيات" أمر اعترض عليه واضع مصطلح "اللسانيات" عبد الرحمان الحاج صالح حين حديثه عن اختيار الصيغ الصرفية العربية لترجمة المصطلحات الموضوعية أسماء للعلوم. يقول: "لم يستعمل المصدر الصناعي - المختوم بـ"ية"- أصلاً للدلالة على الصناعة أو العلم بل على الصفة وكون الشيء على هيئة وكيفية مدلولاً عليه باسم جنس هو هذا المصدر، أما العلوم فإن العلماء تعودوا أن يضيفوا لفظ "علم" إلى الموضوع الخاص واختصروا ذلك بأن استعملوا ياء النسب وصيغة الجمع المؤنث السالم مثل: علم الطبيعة = الطبيعيات/ علم الرياضة = الرياضيات/ أو على صيغة جمع التكرير: المناظر (= البصريات)"⁵⁰.

إننا في الواقع أمام طريقتين تعتمدان الصيغة الصرفية في محاولة لإيجاد المقابل العربي الأسلم للمصطلح الوافد. وحين نتأمل هتين الطريقتين نستنتج أن كلا الفريقين يلتقيان في كونهما أرادا أن يثبتا الداليتين المتضمنتين في المصطلح الأجنبي (Linguistics-Linguistique): إحداهما الدلالة على الجمع والأخرى الدلالة على النسبة. إلا أنهما يختلفان في كونهما أثبتا مرفيم الجمع في المقابلين بطريقتين مختلفتين: فالحاج صالح (ومعه أنصار مصطلح اللسانيات) أثبتته في نهاية المقابل في شكل مرفيم الجمع المؤنث السالم (ات) مضافاً إلى اللفظ المشتمل على مرفيم النسبة للمذكر، أي بعبارة الحاج صالح: ياء النسبة وصيغة الجمع المؤنث السالم. أما أحمد مختار عمر فقد أثبت مرفيم الجمع بجمع اللفظ وجعل في نهاية المقابل مرفيم النسبة للمؤنث. ويمكن اختصار طريقتي نسج هذين المقابلين هكذا:⁵¹

لسانيات ← لسان + يّ + ات. أي جذر + نسبة + جمع (مؤنث)

ألسنية ← ألسن + يّة. أي جذر + جمع + نسبة (مؤنث)

⁴⁹ نفسه. ص 8

⁵⁰ عبد الرحمان الحاج صالح. اقتراح مقاييس لاختيار الألفاظ. ماللسانالعربي. ع 27. ص 70. 1976

⁵¹ انظر مالكي خرشوف عند مقارنته بين المصطلحين صوتيات وأصواتية في: "المصطلح الصوتي في الدرس اللساني العربي الحديث-دراسة تحليلية نقدية- " ص 66. بحث لنيل شهادة الماجستير. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر(مارس

يبدو مما سبق أن المقابلين "ألسنية" و"لسانيات" متكافئان مما يجعل الجسم لصالح أحدهما على حساب الآخر يحتاج إلى اعتبار مرجح. وقد حاول أحمد مختار عمر ذلك حين احتج بأن التصرف في لفظ "ألسنية" أسهل من التصرف في لفظ "لسانيات". فحين نأخذ الصفة من الأول نقول: دراسات ألسنية، وحين نتحدث عن المشتغل بهذا العلم نقول: ألسني بإبقاء الجمع على حاله. ولكن إذا أردنا أن نأخذ الوصف من "اللسانيات" فلا نقول – وليس من المستساغ أن نقول-: "دراسات لسانياتية" ولا "لسانياتي"، ولذا يرد الجمع إلى مفرده عادة فيقال: "لسانية" و"لساني". وهذا قد يوقع في اللبس إذ حين النسبة نقول: "لساني" ولا ندري أي نسبة إلى "اللسان" أم إلى "اللسانيات"؟

في المقابل يحتج أنصار اللسانيات باعتبار قوي في المجال المصطلحي وهو مبدأ الشيعوع والانتشار وقوة التداول. فمصطلح "اللسانيات" ذاع وانتشر بين أهل الاختصاص خصوصا بعد الإجماع الحاصل حوله في ندوة تونس 1979 كما سبقت الإشارة. والغريب في الأمر أن أحمد مختار عمر كان أحد المشاركين في الندوة المجمعين على استعمال مصطلح "لسانيات" بدل "ألسنية"، ولم يثر حينها هذه الاعتراضات والاعتبارات التي احتج بها، مع العلم أن "ألسنية" كان المصطلح المتداول آنذاك خصوصا عند التونسيين، بل إن عنوان الندوة الأصلي كان "الألسنية واللغة العربية" ثم نشرت أبحاثها سنة 1981 في مجلد تحت عنوان "اللسانيات واللغة العربية" امتثالا لخطة التنسيق الاصطلاحي.

تبرز هذه النقطة إحدى أهم الإشكالات التي تعوق قضية توحيد المصطلح اللساني، ويتعلق الأمر بالزعة الفردية أو ما اصطلح عليه البعض بعقدة الذات⁵² والتي عادة ما يستشهد عليها بسلوك أحمد مختار عمر كأبرز مثال للزعة الفردية. وقد تعالت الدعوات إلى ضرورة العمل الجماعي والكف عن محاولات التسابق على وضع مصطلحات لما له مصطلح معروف أو أكثر، واستعمال ما هو شائع وإن كان يشكو ضعفا أو قصورا، لأن الاستعمال كفيل بتقوية المصطلح وتوضيح دلالته، وقبول ما صدر عن الهيئات الجماعية، واستعماله في الترجمات⁵³. لكننا نتساءل: هل يكفي المصطلح أن يكون شائعا حتى يتم قبوله والتسليم به ولو كان غير منضبط لضوابط النسق اللساني العربي؟ ألم يكن "علم اللغة" مصطلحا رائجا بين

52 يرى المسدي أن "بعض العلماء – وإن سلموا بضرورة التنسيق واقتنعوا برشاقة مصطلح من المصطلحات على غير ما دأبوا عليه – تراهم لا يمثلون في الاستعمال وقد شق عليهم التخلي عن سننهم الذاتية في التصنيف والاصطلاح،

فتتوارد على عقدة المصطلح في واقعنا العربي عقدة الذات". قاموس اللسانيات. ص56

⁵³ أحمد محمد قدور. اللسانيات وأفاق الدرس اللغوي. ص36. دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى.

أجيال اللسانيين قبل استبداله بمصطلح "لسانيات"؟⁵⁴ ثم ما العمل إذا ما تعارض مبدأ مصطلحيان، كأن يتعارض مبدأ الشيوخ مع مبدأ الإيجاز أيهما يرجح؟

صحيح أن توحيد المصطلح غاية نبيلة وإن كانت مستحيلة في المرحلة الراهنة، وصحيح أن اعتماد المصطلح المتداول بين المختصين أفضل من استعمال ما ليس متداولاً، لكنه لا يمكن بدعوى الشيوخ القبول بمصطلحات غير منسجمة وخصوصية اللغة العربية اللهم إلا من باب المرحلة التي تفرض القبول بهذا النوع من المصطلحات في أفق وضع مصطلحات أكثر مقبولية. وإذا ما تكافأ مصطلحان في تساوقهما مع النسق اللساني العربي كما هو شأن مصطلحي "ألسنية" و"لسانيات" جعل مبدأ الشيوخ مرجحاً، لذا كان من الأولى اعتماد مصطلح "لسانيات" لانضباطه للضوابط اللسانية عند بنائه، ولذيوعه وحصول الإجماع حوله بين أهل الاختصاص.

⁵⁴ أورد محمود فهمي حجازي أن مصطلح علم اللغة كان أخذاً في الاستقرار عند المختصين في المشرق وتونس قبل أن يواجه بمصطلح اللسانيات، "وبهذا بدأت الدعوة إلى تعديل المصطلحات القائمة، وشغلت مجلة اللسانيات بالدفاع عن اسمها وبالهجوم على مصطلح علم اللغة وعلى المصطلحات المستقرة في مصر والعراق منذ ثلاثة أجيال، وهكذا ضاع وقت ثمين، وشغل بعض اللغويين بالدفاع عن المصطلحات القليلة التي وضعوها. وكان هذا الموقف من العوامل التي جعلت حركة الترجمة إلى اللغة العربية في علوم اللغة العربية تتوقف عدة سنوات. وبدأ عقد ندوات عن اللغة العربية تقدم فيها البحوث وتتم فيها المناقشة بغير العربية تجنباً للخلاف الحاد والعقيم حول المصطلحات". الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص 223. مكتبة غريب. الفجالة (د.ت).